

Distr.: General  
16 April 2002  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون  
البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال المؤقت\*  
استعراض المنجزات في تنفيذ ونتائج الإعلان العالمي لبقاء  
الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ الإعلان  
العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات  
تجديد الالتزام والعمل المستقبلي لصالح الطفل في  
العقد القادم

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة  
الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة

أنشرف بأن أطلب تعميم التقرير المرفق، الذي يتضمن النتيجة التي أسفرت عنها  
خمس عمليات إقليمية رئيسية، أجريت على سبيل التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة  
المعنية بالطفل، بوصفه وثيقة من وثائق تلك الدورة الاستثنائية.

(توقيع) م. باتريشيا دورانت  
السفيرة/الممثلة الدائمة  
رئيسة اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية  
للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالطفل

\* A/S-27/1/Rev.1

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من  
الممثلة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة  
نتيجة العمليات الإقليمية التي أجريت على سبيل التحضير للدورة الاستثنائية  
للجمعية العامة المعنية بالطفل

موجز

يقدم التقرير التالي نتيجة العمليات الإقليمية الرئيسية الخمس التي أجريت على سبيل  
التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل:

- الموقف الأفريقي الموحد كمساهمة لأفريقيا في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة  
المعنية بالطفل: الإعلان (الحفل الأفريقي حول مستقبل الأطفال، أفريقيا الملائمة  
للأطفال، مصر ٢٨-٣١ أيار/مايو ٢٠٠١)؛
- تفاهم كاتماندو: الاستثمار في أطفال جنوب آسيا (اجتماع جنوب آسيا الرفيع  
المستوى بشأن الاستثمار في الأطفال، نيبال ٢٢-٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١)؛
- التزام برلين من أجل الأطفال في أوروبا وآسيا الوسطى (مؤتمر برلين - الأطفال في  
أوروبا وآسيا الوسطى، ألمانيا، ١٦-١٨ أيار/مايو ٢٠٠١)؛
- إعلان بيجين بشأن الأطفال في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠٠١-  
٢٠١٠ (المشاوراة الوزارية الخامسة عن تشكيل مستقبل الأطفال، الصين، ١٤-١٦  
أيار/مايو ٢٠٠١)؛
- توافق آراء كنگستون بشأن الأطفال والسياسة الاجتماعية في البلدان الأمريكية  
(الاجتماع الوزاري الخامس بشأن الأطفال والسياسة الاجتماعية في البلدان  
الأمريكية، جامايكا، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠).

## الموقف الأفريقي الموحد كمساهمة أفريقية في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالطفل: الإعلان

المحفل الأفريقي حول مستقبل الأطفال، أفريقيا الملائمة للأطفال

مصر، ٢٨-٣١ أيار/مايو ٢٠٠١

### أولا - الديباجة

١ - نحن المشاركين في المحفل الأفريقي عن مستقبل الأطفال، المجتمعين في القاهرة، مصر، خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، في إطار مقرر مجلس الوزراء التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية (LXXII) CM/Dec. 542 الذي صدقت عليه الدورة السادسة والثلاثون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، وبموجبه تم تكليف أمانة منظمة الوحدة الأفريقية بالقيام - بالتشاور مع الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية والدولية ذات الصلة وكذلك مع منظمات المجتمع المدني - بإعداد موقف أفريقي موحد لعرضه على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة عن الأطفال، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٢ - نقر ونؤكد أن مسؤولية كفالة تمتع أطفال أفريقيا بكامل أنواع حقوقهم تقع على عاتق الحكومات الأفريقية والمواطنين الأفريقيين والأسر والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية في أفريقيا، والمجتمع الدولي.

٣ - ونحن على علم بمختلف الإعلانات والمقررات والتوصيات الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية وغير الصادرة عنها فيما يتعلق بالأطفال، وبخاصة منها:

- مبادرة باماكو حول بقاء الطفل ونمائه والتطعيم الشامل في أفريقيا، وحول البرنامج الخاص بالأدوية الأساسية للأطفال والأمهات، عام ١٩٨٩؛
- توافق آراء داكار، عام ١٩٩٢؛
- الإعلان AHG/Decl 1 (XXX) حول متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والطفل في أفريقيا، عام ١٩٩٤؛
- إعلان تونس حول متابعة أهداف منتصف العقد بشأن الطفل، عام ١٩٩٥؛
- القرار AHG/Res.251 (XXXII) الذي يعلن اعتبار الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦ عقدا للتعليم في أفريقيا، عام ١٩٩٦؛

- الموقف الموحد وخطة العمل والاستراتيجيات الخاصة بدعم الأيتام من جراء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأطفال المعرضين للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمصابين به فعلا، عام ٢٠٠٠؛
  - مؤتمر البرلمانين للمغرب العربي وغرب ووسط أفريقيا من أجل حركة عالمية للأطفال؛
  - إعلان وخطة عمل أبوجا حول فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة، نيسان/أبريل ٢٠٠١؛
  - إعلان باماكو "رؤية ٢٠١٠" بشأن خفض معدل وفيات الأمهات والمواليد، أيار/مايو ٢٠٠١؛
  - إعلان كيغالي حول الأطفال والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أيار/مايو ٢٠٠١؛
  - القمة الثالثة للسيدات الأوليات في أفريقيا من أجل السلام والمسائل الإنسانية، ليرفيل، غابون، أيار/مايو ٢٠٠١.
- ٤ - بعد مضي أكثر من عشر سنوات على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ودخولها لاحقا حيز التنفيذ، وبعد مضي ما يقرب من عامين على دخول الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته حيز التنفيذ، تؤكد مجددا التزامنا الكامل بالتعهدات المنصوص عليها في هذين الصكين. ويتمثل التحدي الذي نواجهه الآن في تحويل تعهدات الدول التي أخذتها على نفسها رسميا من خلال القرار الجماعي بالانضمام إلى هذه الاتفاقيات، إلى التطبيق العملي لحقوق الطفل في أفريقيا.
- ٥ - نؤمن بقوة بأن الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل يوفران الأساس لخطة عمل لصالح الأطفال. وجميع الحقوق الواردة فيهما تشكل وحدة لا تتجزأ وينبغي احترامها وإحفاقها بالتساوي.

## ثانيا - المبادئ الأساسية

- ٦ - يتمثل التحدي الآن في تجديد التزامنا بضمان تحقيق أهداف اليوم. ونحن نسلم بأن مستقبل أفريقيا يكمن في رفاهية أطفالها وشبابها. كما أن آفاق التحول الاجتماعي

والاقتصادي في القارة تستند إلى الاستثمار في شباب القارة. فالاستثمار في الأطفال اليوم يحقق السلام والاستقرار والأمن والديمقراطية والتنمية المستدامة في الغد. ونحن ندرك أن أطفال وشباب أفريقيا يشكّلون أكثر من نصف تعداد سكان القارة. غير أن آراءهم لم تطلب بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية ومسائل حقوق الإنسان الملحة التي تؤثر عليهم بصورة مباشرة. ينبغي عدم تجاهل أصوات شباب أفريقيا بل الاستماع إليها.

٧ - ونحن نؤكد أن الاستجابة لاحتياجات أطفال أفريقيا أمر واجب لا سبيل إلى اجتنابه. ويجب أن يحتل الأطفال مكانة رئيسية في الأولويات بالنسبة لصانعي السياسات. إن أطفال قارتنا عناصر فاعلة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل حاضر قارتنا ومستقبلها.

٨ - ونحن نلاحظ أن الأطفال الأفريقيين يعتبرون من نواحي عديدة أكثر أطفال العالم حرمانا. وكثيرا ما تكون حياتهم قصيرة وفرصهم فيها محدودة للغاية. كما أنهم معرضون للعنف وللإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومحرومون من التعليم، ومعرضون أيضا لسوء التغذية وللإصابة بالأمراض. وتتضمن الاحتياجات والمطالب الخاصة لأطفال وشباب أفريقيا اهتماما مركزا الآن وخلال السنوات المقبلة. وإن أطفال أفريقيا لفي حاجة إلى دعم والتزام كاملين وهم يحتاجون إليهما الآن.

٩ - ونحن نلاحظ أيضا أن شباب أفريقيا يواجهون مستقبلا يحيق به العنف والفقر، وهو يكون في أحوال كثيرة قصيرا من جراء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأوبئة الأخرى. كما نلاحظ أن الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان وكذلك الأثر السليبي لعبء خدمة الدين الخارجي والعملة وتحرير التجارة قد زادت من محنة أطفال أفريقيا. وقد تم تجاهل الشباب عند اتخاذ الإجراءات وصنع السياسات على المستويين الوطني والدولي، وأهملت الروابط بين الأطفال والشباب لفترة طويلة. غير أن طاقة الشباب والتزامهم يمثلان قوة هائلة لإحداث تغيير إيجابي. فهم الذين سوف يحددون الاتجاه الذي تتخذه أفريقيا خلال العقود المقبلة. وأطفال وشباب أفريقيا هم أعظم مواردنا التي لم تستغل بعد.

١٠ - ونحن نؤكد مجددا أن للأطفال حق الاستمتاع ببيئة صحية من أجل تحقيق سلامتهم البدنية والعقلية والروحية. ويترتب عليهم بالمثل واجب المشاركة في الأنشطة التي تصلح وتحمي البيئة.

١١ - ونحن نعرب عن قلقنا البالغ لكون أن أفريقيا لا تزال تفتك بها الحروب والنزاعات المسلحة بنتائجها السلبية الهائلة وغير المتناسبة على السكان المدنيين، وبخاصة منهم النساء والأطفال، وهو وضع لا يمكن فيه إحقاق حقوق الأطفال بصورة كاملة.

١٢ - ونحن نؤكد مجددا التزام أفريقيا بالتعايش السلمي وتسوية النزاعات عن طريق المفاوضات والحوار والمصالحة كشرط أساسي لخلق بيئة مشجعة ومناسبة للأطفال والشباب تؤدي إلى حماية وبقاء ونمو وتنمية الأطفال والشباب.

١٣ - ونحن نقر بأنه على الرغم من تحقيق شيء من التقدم، فإن سجل السنوات الإحدى عشرة الأخيرة لا يزال غير مُرضٍ. فقد ضاع من أطفال أفريقيا عموما عقد آخر، ومع المأساة المتوقعة والتي لم يمنع وقوعها والتمثلة في تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تواجه أفريقيا خطر ضياع جيل بأكمله. وهذا السجل يجبرنا على الاعتراف بإهمالنا لواجباتنا الأساسية ويدفعنا إلى تبني نماذج بديلة للمستقبل. فنحن لا يسعنا أن نتخلى عن عقد آخر في عمر أطفال أفريقيا وشبابها. إن أطفال القارة الأفريقية في حاجة إلى التمتع بحقوقهم في التعليم والصحة والتدريب الآن؛ ولكن عليهم في الوقت نفسه أن يتحملوا مسؤولياتهم.

١٤ - ونحن نسلم بأن الاحتياجات الخاصة للأطفال الأفريقيين لم تنعكس حتى الآن بصورة كافية في السياسات والبرامج الدولية. ويحتاج أطفال وشباب أفريقيا بل ويطالبون بمكان خاص في جميع هياكل صنع السياسات وفي الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالطفل. والغرض من محفلنا هذا هو إبراز تلك الاحتياجات الخاصة؛ وعليه، يجب أن تكون توصياته محددة ومناسبة لأفريقيا. ويجب وضع اهتمامات أطفال وشباب أفريقيا في محور البرنامج العالمي.

١٥ - ونحن نؤكد أن مسؤولية إحقاق حقوق الطفل هي مسؤولية تقع على جميع المستويات، الأطفال والشباب والأسر والمجتمعات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات الوطنية والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية، والمجتمع الدولي. ويجب أن يؤدي برنامج "أفريقيا الملائمة للأطفال" إلى الحفز على التزام حقيقي وتصميم مستدام وإجراءات ملموسة.

١٦ - وبعد مضي أكثر من عشر سنوات على مؤتمر القمة العالمي والتاريخي من أجل الطفل، واعتماد الإعلان العالمي وخطة العمل اللذين يتضمنان أهدافا محددة بشأن حقوق الطفل ورفاهيته يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠٠٠، نحن في موقف يسمح لنا بتقييم التقدم المحرز في هذا الصدد. لقد تحقق الكثير ولكن هناك تعهدات وتطلعات كثيرة لم تتحقق بعد. وقد نجمت بعض أوجه القصور عن عوامل خارجية، في حين أن هناك أوجه قصور أخرى نحن نتحمل مسؤوليتها.

١٧ - ونحن نؤكد مجددا مبدأ عالمية حقوق الأطفال مع احترام التنوع الثقافي الإيجابي.

## ثالثا - 'أفريقيا الملائمة للأطفال': الطريق للمضي قدما

١٨ - على ضوء ما سلف، نحث رؤساء الدول والحكومات على تأكيد التزامهم السابق تجاه الأطفال مجددا، وتتعهد رسميا بما يلي:

- (أ) الالتزام برؤية لمستقبل أفريقيا؛
- (ب) التزام راسخ بأهداف مثالية - ولكنها واقعية وقابلة للتحقيق؛
- (ج) وضع خطة عمل واضحة وواقعية تتضمن خطوات قابلة للتنفيذ وجداول زمنية واضحة؛
- (د) إقامة شراكة حقيقية للعمل المشترك بين الحكومات الأفريقية، والمجتمع المدني، والشباب والأطفال، والأسر والمجتمعات المحلية، والمجتمع الدولي؛
- (هـ) مشاركة واسعة النطاق ومثمرة من جانب الشباب والأطفال في تخطيط وتنفيذ ومراقبة هذه التعهدات؛
- (و) إيجاد قيادة من نوعية عالية تمارس الشفافية وتضطلع بالمسؤولية لخدمة سياسة قائمة على الحقوق ولصالح الأطفال والشباب.

١٩ - ونحن نحث رؤساء الدول والحكومات أيضا على الالتزام برؤية واضحة لمستقبل أفريقيا. ذلك أن أطفال وشباب أفريقيا هم حاضرها ومستقبلها. وإذا ما كان لأفريقيا أن تلعب دورا هاما في القرن الحادي والعشرين، فعلى البلدان الأفريقية أن توجه استثماراتها نحو أطفال وشباب القارة. ومن الضروري معاملة الأحكام المنصوص عليها في الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته واتفاقية حقوق الطفل كتعهدات للدول في إطار نهج يقوم على الحقوق من أجل بقاء الطفل ونمائه. وهناك حاجة ملحة إلى توفير بيئة سلمية تمكن من تطبيق هذه الحقوق من خلال إقامة هياكل مناسبة للتنفيذ والمراقبة. ومن الضروري أيضا شمول الشباب بالكامل بهذه التعهدات.

٢٠ - ونحن نطلب من حكوماتنا أن تقوم بوضع برنامج يحتوي على الرؤية التي يتصورها الأطفال والشباب أنفسهم. فقد كانت مشاركة الأطفال والشباب في تحديد الأهداف والسياسات طوال السنوات الإحدى عشرة الأخيرة غير كافية لتمكيننا من أن نعكس بدقة الرؤية التي يتصورها أطفال أفريقيا وشبابها في أي وثيقة حررت خلال عام ٢٠٠١. ونحن نعترف بأن الرؤية المتصورة لمستقبل أفريقيا تتمثل في قارة تمكنت بحلول عام ٢٠١٠ من تحقيق الأهداف التالية:

- (أ) شباب يتوقعون بثقة أن يعيشوا حياة أطول وأن يتمتعوا بصحة أفضل مما كان يتوقعه آباؤهم مع زيادة فرصهم الحياتية؛
- (ب) أطفال وشباب أفريقيون يستطيعون تحقيق التنمية الشخصية والجماعية في سياق يعبر عن ثقافتهم؛
- (ج) شباب أفريقيون يؤمنون لأسباب وجيهة بأن مستقبل مجتمعاتهم وبلدانهم وقارتهم هو في أياديهم.

٢١ - وتعكس هذه النقاط حقيقة مهمة للغاية هي أن الثقة في المستقبل هي الأساس الذي يقوم عليه تحقيق التغيير الاجتماعي التدريجي. وفي سعينا إلى بناء أفريقيا الملائمة للأطفال، يجب أن نستمر في احترام الكرامة الإنسانية في ظل المؤشرات الإحصائية للتقدم.

٢٢ - على البلدان الأفريقية أن تلتزم بأهداف واقعية وقابلة للتحقيق. فالأهداف المنصوص عليها في الإعلان العالمي لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود عام ١٩٩٠ لم تتحقق بعد في أفريقيا لا هي ولا غيرها من الأهداف التي اعتمدت بعد ذلك. وعلينا اليوم أن نعيد تأكيد التزاماتنا الأساسية التالية:

- (أ) ضرورة خفض معدلات وفيات الأطفال غير المتصلة بالـ "الإيدز" إلى المستويات التي تم إقرارها في الإعلان العالمي لعام ١٩٩٠؛
- (ب) ضرورة خفض انتقال العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥؛
- (ج) ضرورة خفض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥؛
- (د) يجب توفير المعلومات وخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لنسبة ٩٠ في المائة من الشباب بحلول عام ٢٠٠٣؛
- (هـ) يجب توفير التعليم الابتدائي العام والرعاية والتنمية المبكرة للطفولة بحلول عام ٢٠١٠ والقضاء على الفوارق بين الجنسين وفي معاملة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مجال التعليم؛
- (و) يجب تعزيز وحماية ودعم الاقتصاد على الرضاغة الثديية، حتى الشهر السادس من العمر، والاستمرار فيها مع أغذية تكميلية مناسبة أخرى حتى إكمال سنتين من العمر فما بعدهما. ويجب على جميع البلدان أن تطبّق "مدونة تسويق بدائل لبن الأم"؛

- (ز) يجب القضاء نهائيا على شلل الأطفال بحلول عام ٢٠٠٥؛
- (ح) يجب خفض نسبة الوفيات بين الأطفال والرضع بسبب أمراض الطفولة التي يمكن الوقاية منها عن طريق التطعيم بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥؛
- (ط) ضمان تنفيذ برامج فعالة لتنظيم الأسرة؛
- (ي) يجب تحقيق الحماية الكاملة للأطفال في حالات النزاع المسلح والأطفال الخاضعين للاحتلال الأجنبي، بما في ذلك تسريح جميع المقاتلين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة؛
- (ك) يجب توفير الحماية الفورية لكل طفل من العنف والإهمال والاستغلال الجنسي والاتجار؛
- (ل) يجب أن تكون جميع البلدان قد بدأت بحلول عام ٢٠١٠ في اتخاذ التدابير اللازمة، بما فيها تنقيح المدونات والإجراءات القانونية، لتمكين الأطفال من الإدلاء بشهادتهم بطريقة مناسبة، وفي إيجاد أقسام شرطة ومحاكم موالية للأطفال، وتسهيل رفع الدعاوى بشأن الإجراءات الاجتماعية لصالح الأطفال.
- ٢٣ - ويقتضي ما ذكر آنفا اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعبئة الموارد المالية منها والبشرية. كما يتطلب تحقيق الأهداف المذكورة مزيدا من الجهود والتعهدات من جانب مجموعة عريضة من أصحاب المصالح تشمل الحكومات، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي. وهؤلاء جميعا تترتب عليهم المسؤوليات تجاه أطفال أفريقيا من أجل إحقاق الحقوق المكرسة في الاتفاقيات الدولية. إن أطفال أفريقيا يستحقون كل عناية، مثلهم في ذلك مثل الأطفال في بقية أنحاء العالم.

## تفاهم كاتماندو: الاستثمار في أطفال جنوب آسيا

### اجتماع جنوب آسيا الرفيع المستوى بشأن الاستثمار في الأطفال

نيبال، ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١

نحن وفود حكومات باكستان، وبنغلادش، وبوتان، وسري لانكا، وملديف، ونيبال، والهند، بالإضافة إلى قادة الشركات والناشطين الشباب (صانعي التغيير) من بلداننا، التقينا في اجتماع جنوب آسيا الرفيع المستوى بشأن الاستثمار في الأطفال، في كاتماندو، نيبال، يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١. وقد سبقت هذا الاجتماع مشاورات بين صانعي التغيير وقادة الشركات. ونُظمت هذه الاجتماعات في إطار الحركة العالمية من أجل الأطفال، وعلى سبيل التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها في نيويورك في يومي ١٩ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ونحن متفقون على أن الأطفال هم مستقبل أمننا، وعلى هذا فإن الاستثمار في الأطفال يجب أن يكون أولوية وطنية.

ونحن إذ نسترشد بروح مشروع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، وعنوانها "عالم ملائم للطفل"، نسلم بأن كل طفل يحتاج إلى بداية سليمة في الحياة، وإلى إكمال تعليم أساسي جيد النوعية، وتوفر الفرصة له في فترة المراهقة لتنمية قدراته إلى أقصىها.

ونحن نلاحظ التقدم الذي أحرزته بلدان جنوب آسيا في سبيل تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل والمؤتمر الوزاري لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المعني بالأطفال المنعقد في راولبندي في عام ١٩٩٦. ونلاحظ كذلك أمثلة لإجراءات واسعة النطاق اتخذتها حكومات جنوب آسيا، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الدولية، والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية في مجالات من قبيل النمو في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي والثانوي العامين، والتحصين، غير أننا

نعترف بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق معظم الأهداف وإعمال حقوق جميع البنات والبنين في البقاء، والصحة، والنماء، والحماية، عن طريق إتاحة إمكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية ذات النوعية الجيدة، بما فيها الصحة، والتغذية، والتعليم، والحماية من الإهمال وإساءة المعاملة والاستغلال. ونحن نلاحظ بخاصة أن هناك مجالات لا تزال محل قلق من أمثلتها تسجيل المواليد، وقلة الوزن وقت الولادة، ووفيات الرضع والأطفال الذين هم دون سن الخامسة والأمهات، وسوء التغذية، ونقص المغذيات

الدقيقة مثل الفيتامين أ واليود، وفقر الدم لدى الأمهات والأطفال، وتوفر الماء الصالح للاستهلاك، والإصحاح، وإضافة اليود إلى الملح، وإمكانية الالتحاق بالمدارس الابتدائية، والإنجاز في مجال التعلم، والعناية بالطفلة والفتاة المراهقة؛ علما بأن الفتيات هن في معظم الحالات أسوأ وضعاً من الأولاد.

ونحن نسلم بأن الفقر يحول دون حصول الأطفال على حقوقهم وتمتعهم بها، ويحرمهم من الرعاية العظيمة التي يستلزمها نموهم الجسدي والعقلي والنفسي، وغرس القيم السليمة في نفوسهم. مما يضمن لهم حياة حافلة بالعافية والإنتاجية. والأطفال الفقراء ضحايا دورة الفقر المفرغة التي تمتد إلى الجيل المقبل. وإن توفير بداية تتسم بالطمأنينة والصحة لجميع الأطفال أمر مهم لكسر دورة سوء التغذية واعتلال الصحة التي تتوارثها الأجيال، والتي تمتد من الأم إلى المراهقة والطفلة.

وعلى هذا فإننا نؤكد أن الاستثمار في الأطفال مسألة ذات أولوية وأن الحد من الفقر ينبغي أن يبدأ بالأطفال.

ونؤكد مرة ثانية أنه لا يوجد استثمار أعظم من بناء أساس ثابت لكل طفل عن طريق ضمان أعمال الحقوق المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل. ومن واجبنا تخصيص الموارد المالية واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية من أجل بقاء ونماء جميع الأطفال في جنوب آسيا. ويشمل ذلك حسن الصحة والتغذية للسكان، وعلى الأخص الرضع والمراهقين والنساء، وتوفير تعليم جيد النوعية للبنات والبنين، وتحسين مياه الشرب، والإصحاح البيئي، وحماية الأطفال من جميع أشكال التمييز، والاستغلال، والعنف وإساءة المعاملة، والاتجار وأشكال تشغيل الأطفال الخطرة والاستغلالية. ونحن نعترف بالحاجة الملحة إلى حماية المراهقين والشباب من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة.

ونحن نعترف بأن تعميم إمكانية الحصول على التعليم الجيد النوعية يشكل الأساس ذي الأهمية الحاسمة للنمو الاقتصادي. إلا أن نوعية التعليم والتعلم المتاحين لغالبية أطفالنا تشكل مصدر قلق. ونحن نؤكد بقوة أن جنوب آسيا لا يسعها أن تقبل التفاوت في التعليم بين البنين والبنات. ولذلك يتحتم مضاعفة الجهود لتحقيق التعادل بين الجنسين في إمكانية الاستفادة والتعلم.

ونحن نسلم بأن الحكومات، وقطاع الشركات، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والشباب، والمنظمات الدولية ووسائل الإعلام تحتاج إلى الشراكة في العمل لضمان توظيف استثمارات كافية ومنتجة وفي الوقت المناسب من أجل أعمال حقوق وتحقيق رفاه جميع

الأطفال في جنوب آسيا، وتوظيفها أيضا لتطبيق استراتيجيات ترمي إلى التخفيف من وطأة الفقر.

ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى خلق بيئة داعمة لبقاء الأطفال ونمائهم وحمايتهم، وإلى تشجيع قيام نظام دولي يخلو من العنف والاستغلال. وناشد البلدان المانحة المانحة بالوفاء بجميع التزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل، وتنفيذ تدابير لتخفيف الديون، وتقييم ورصد أثر الجزاءات على الأطفال، وضمان توفير إعفاءات إنسانية تركز على الأطفال لمعالجة الآثار السلبية المحتملة للجزاءات. وناشد البلدان المانحة كذلك بتخصيص نسبة مئوية أكبر مما تقدمه من المساعدة الإنمائية الرسمية لرفاه الأطفال في إطار مبادرة ٢٠/٢٠. وناشد اليونيسيف وشركاءنا الإنمائيين أن يؤكّدوا من جديد، بالروح والعمل، على الحاجة إلى التكييف الهيكلي ذي الوجه الإنساني، وإلى اتخاذ ترتيبات تجارية وتعرفية من أجل إتاحة إمكانية الوصول بشروط تفضيلية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

ونحن، إذ نحيط علما بحالة الأطفال في جنوب آسيا، فإننا:

- نعيد التأكيد على التزامنا بالتعجيل بالتقدم في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة للأطفال التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠، والمؤتمر الوزاري لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المعني بالأطفال؛
- ونؤيد مواصلة زيادة الاستثمار في الأطفال وندعو إليها؛
- وناشد شركاءنا الإنمائيين بتعزيز عونهم ومساعدتهم من أجل دعم زيادة الاستثمار في الأطفال في جنوب آسيا؛
- ونعترف بضرورة الاستماع إلى الأطفال والقيام على نحو فعال باستطلاع سبل إشراكهم في القرارات التي تمسهم على كل المستويات؛
- ونسلم بأهمية الشراكات بين الحكومة، وقطاع الشركات والأعمال الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والأفراد، والأطفال، والمنظمات الدولية، ووسائل الإعلام؛
- وندعو إلى تبادل التجارب الوطنية وأفضل الممارسات، ووضع استراتيجيات مشتركة تُفيد الأسر والمجتمعات المحلية على المستوى الشعبي من أجل إعمال حقوق الأطفال؛
- ونسلم بأهمية الرصد والاستعراض المنتظمين لما يتحقق من تقدم كجزء من تحمل المسؤولية عن النتائج؛

- ونقترح أن يُعرض تفاهم كاتماندو على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة والدورة الاستثنائية الثالثة للجنة الدائمة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي التي ستعقد في كولومبو في يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، والتي توفر فرصة أخرى لبلداننا لاتخاذ موقف مشترك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ونحن نتعهد بالعمل من أجل تنفيذ هذا التفاهم.
- ونحن نعتمد هذا التفاهم باعتباره وثيقة ختامية لاجتماعنا.
- ونحن نشكر حكومة جلاله ملك نيبال واليونسيف لتنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى لجنوب آسيا بشأن الاستثمار في الأطفال، لما شملنا به من حسن الوفادة. ونحن نشكر أيضا صندوق إنقاذ الطفولة لتنظيمه اجتماع صانعي التغيير ومشاركته فيه.
- اجتماع جنوب آسيا الرفيع المستوى بشأن الاستثمار في الأطفال، ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١
- كاتماندو، نيبال.

## التزام برلين من أجل أطفال أوروبا وآسيا الوسطى

مؤتمر برلين المعني بالأطفال في أوروبا وآسيا الوسطى

ألمانيا ١٦-١٨ أيار/مايو ٢٠٠١

نحن المشاركون في مؤتمر برلين المعني بأطفال أوروبا وآسيا الوسطى (١٦-١٨

أيار/مايو ٢٠٠١)

إذ نسلّم بأن العقد الماضي شهد تقدماً في إعمال حقوق الطفل في جميع أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى، وعلى الأخص فيما يتعلق بالالتزامات التي اضطلع بها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المنعقد في عام ١٩٩٠، والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، التي صدقت عليها كافة بلدان أوروبا وآسيا الوسطى،

وإذ نرحب بالمساهمة الكبيرة في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل من جانب المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات الإقليمية والدولية، وبخاصة منظومة الأمم المتحدة، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ورابطة الدول المستقلة،

وإذ نرحب أيضاً بالاعتراف المتزايد بالأطفال في جميع أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى بوصفهم أشخاصاً تنطبق عليهم حقوق الإنسان، وأن الاستراتيجيات الحكومية والأطر القانونية، والسياسات والممارسات الإدارية، تحترم بصورة متزايدة حق الطفل في المشاركة في الحياة الاجتماعية وفي المساهمة في عمليات صنع القرارات التي تمس حياتهم،

وإذ نضع في الاعتبار مسؤوليتنا تجاه الأجيال المقبلة، الأمر الذي يعني، في جملة أمور، أن أي إجراء يتخذ اليوم ينبغي ألا يعرض للخطر تمتع أبنائنا بحقوقهم الإنسانية،

وإذ نعرّف بأن الفقر والفوارق الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها تزايد التفاوت في الدخل، وبخاصة في البلدان المارة في مرحلة انتقال، وقلة فرص التمتع بأوقات الفراغ والاستجمام، والتغيرات في الهيكل الأسري أمور تحد من فرص تنمية الأطفال لشخصياتهم ولقدراتهم العقلية والجسدية تنمية كاملة، وتحقيق ذواتهم بالكامل في مرحلة البلوغ.

وإذ نشعر بالقلق من أن عدداً متزايداً من الأطفال، وبخاصة في البلدان المارة بمرحلة انتقال، يحرمون من حق النمو في بيئة أسرية ومجتمعية صحية ومأمونة وداعمة، مما يؤدي إلى خطر تعرض أعداد متزايدة من الأطفال للاستبعاد الاجتماعي، وإلى زيادات كبيرة في حالات الاعتلال، وتوقف النمو، وتأخر نماء الأطفال نتيجة لرداءة نوعية العناية، وكذلك إلى

انخفاض عدد الأطفال الذين يشاركون في برامج التعليم الأساسي وارتفاع معدلات جناح الأحداث، والحوادث، والانتحار،

**وإذ نسلم** بأن هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين صحة الأطفال وبيئتهم الاجتماعية، وكذلك نوعية وحدوى البرامج التعليمية، وأن انخفاض و/أو تناقص الإنفاق العام في البلدان المارة في مرحلة انتقال بسبب القيود المالية العامة وغيرها من العوامل، يستمر في الإضرار بتقديم الخدمات الاجتماعية لصالح الأطفال وبإمكانية حصولهم على التعليم والرعاية الصحية الجيد النوعية،

**وإذ نشدد** على الحاجة إلى ضمان الدعم، بما في ذلك الدعم عن طريق إيلاء المراعاة لإعادة هيكلة الميزانيات الوطنية، وتدفقات المعونة الدولية، والاستثمارات الأجنبية المناسبة من أجل تنفيذ إصلاحات وبرامج اجتماعية تهدف إلى النهوض بحقوق الطفل وحمايتها في بلدان أوروبا وآسيا الوسطى، وبخاصة في البلدان المارة في مرحلة انتقال،

**وإذ نشعر بالقلق** من جراء تزايد معدلات الإصابة بالسل، والملاريا، والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وفقر الدم والاضطرابات الناجمة عن نقص اليود في البلدان المارة في مرحلة انتقال، وإذ نلاحظ مع القلق أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يستمر في الانتشار في كثير من بلدان أوروبا وآسيا الوسطى، ويفتق على نحو كبير بمن هم دون الثامنة عشرة من أعمارهم، وبالفتيات بصورة متزايدة،

**وإذ ندرك** ما لزيادة معدلات إساءة استعمال المواد، بما فيها الكحول والتبغ والعقاقير غير المشروعة من أثر سلبي على الصحة الجسدية والعقلية للأطفال والشباب،

**وإذ ندرك أيضا** تزايد عدد أطفال أوروبا وآسيا الوسطى المعرضين لأخطار جميع أشكال إساءة المعاملة والعنف، من قبيل العقوبة البدنية، والاستغلال الجنسي والاقتصادي، وأسوأ أشكال (تشغيل) الأطفال والاتجار وانعدام المأوى،

**وإذ نشعر بالقلق** من أن الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية تستمر في الإضرار بحياة الأطفال وتدميرها في أوروبا وآسيا الوسطى، **وإذ نشدد** في هذا الصدد على الحاجة إلى زيادة الوعي بحماية حقوق الأطفال في حالات الصراع وكذلك بأهمية حماية الأطفال من الأخطار البيئية مثل التلوث الكيميائي والنووي، وضمان نمو الأطفال وعيشهم في بيئة تتيح تحقيق أعلى مستوى صحي ممكن،

**وإذ ندرك** أن أطفال الأقليات، والمشردين داخليا، واللاجئين، والمهاجرين، والأطفال عديمي الجنسية، والأطفال المعوقين، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الذين يعانون

الإيدز، معرضون بصورة خاصة لخطر الوقوع ضحايا للتمييز، وأنهم بحاجة إلى، ولهم الحق في، الحماية الخاصة، والاندماج والمشاركة،

**وإذ نخطط علماً بنتائج المؤتمرات والمشاورات التحضيرية الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها الاقتراحات التي قدمتها منظمات الشباب والمجتمع المدني العاملة من أجل حقوق الطفل،** واذ نرحب بالرسالة السياسية الصادرة عن لجنة وزراء مجلس أوروبا والموجهة إلى الدورة الاستثنائية،

**وإذ نهدف إلى المساهمة، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأطفال أنفسهم، في الاستعدادات للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، وإلى مواصلة تعزيز وتنفيذ الإجراءات التي تتخذ لصالح الأطفال خلال العقد المقبل،**

### **نؤكد على التزامنا بما يلي:**

١ - اتخاذ جميع التدابير لكفالة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛ والتصديق في أقرب وقت ممكن على البروتوكولين الاختياريين التابعين لها؛ ووضع استراتيجيات وطنية شاملة وتوفير الموارد اللازمة لإعمال حقوق الطفل؛ وتعزيز آليات الرصد القائمة وزيادة فعاليتها؛ وتعزيز الدور الرصدي الأساسي للجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة عن طريق تقديم تقارير مفصلة وموثوق بها في الوقت المناسب؛

٢ - التمكين من تصديق وتنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، والعمل الفوري للقضاء عليها، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ المتعلقة بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، واتفاقية لاهاي لعام ١٩٩٣ المتعلقة بحماية الأطفال والتعاون في مجال التبني خارج البلد، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛

٣ - تعديل القوانين، عند الاقتضاء، لضمان توافقها مع معايير اتفاقية حقوق الطفل ومع مبدأ المصلحة العليا للطفل، وتعزيز الهياكل الحكومية المعدة للأطفال، والمفوضين المستقلين لحقوق الطفل ومنسقي حقوق الطفل وغير ذلك من الآليات، مع الاعتراف بالمبادرات التطوعية الهامة التي يتخذها المجتمع المدني والقطاع العام لصالح الأطفال، وتيسير اتخاذ تلك المبادرات؛

٤ - تشجيع السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تلبي احتياجات الأسر وأفرادها، مع توجيه اهتمام خاص إلى رعاية الأطفال؛ وكفالة إتاحة الفرص لأفراد الأسر للاضطلاع بمسؤولياتهم الاجتماعية وتشجيع الشراكة المتساوية بين المرأة والرجل في داخل الأسرة، والاعتراف بدور الآباء؛ وتشجيع الاحترام المتبادل والتسامح والتعاون في داخل الأسر وفي المجتمع؛ ومكافحة عمليات الخطف التي يقوم بها أحد الوالدين، والدفاع عن الحق في الاتصالات الشخصية بين الأبوين والطفل عبر الحدود الوطنية؛ وكفالة إتاحة الفرصة للأطفال، كلما أمكن ذلك، لكي ينشأوا في محيط أسري في بلدانهم بدل المؤسسات، وكفالة وضع استراتيجيات بديلة لرعاية الأطفال، عند الاقتضاء، بما في ذلك إصلاح أو إغلاق المؤسسات التي لا تراعي مصلحة الطفل.

٥ - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج والسياسات، وتعزيز المساواة بين البنات والبنين، والقضاء على التمييز ضد الفتيات في مجال التعليم، والنظر في إدخال برامج دراسات تعنى بالتنقيف في شؤون الجنسين؛

٦ - بذل كل جهد ممكن لدعم وتسهيل حقوق الأطفال في المشاركة في جميع العمليات ذات الصلة المتعلقة بصنع القرارات، وفقا لسنهم ونضجهم، والتأكد من أخذ آرائهم في الاعتبار بشأن جميع المسائل التي تخصهم؛

٧ - بذل كل جهد ممكن للقضاء على الفقر والتصدي لأثره السلبي على الأطفال وذلك، في جملة أمور، عن طريق الحد من الفوارق الاقتصادية بين الناس؛

٨ - تنفيذ البرامج الرامية إلى حماية الأطفال من تزايد المخاطر الصحية بما في ذلك السل، والملاريا، والتهاب الكبد، والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، تمشيا مع الأهداف المنصوص عليها في البرنامج الصحي للقرن ٢١ لمنظمة الصحة العالمية؛ ومكافحة حالات نقص اليود، وفقر الدم، وتعزيز الرضاعة الطبيعية، ووضع سياسات فعالة لتعزيز الصحة العقلية وحماية الأطفال من تعاطي الكحول والمخدرات؛

٩ - متابعة تنفيذ برامج فعالة للإعلام والتوعية بالمخاطر بغية مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ واعتماد تدابير فعالة لمنع النقل المباشر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل؛ وتوفير المساعدة الخاصة للأطفال المتيمين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ودعم الرعاية النفسية-الاجتماعية المقدمة إلى الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والذين يعانون من مرض الإيدز؛

١٠ - إدامة ومتابعة زيادة الإمكانات لتوفير تعليم مجاني وإلزامي ذي نوعية جيدة لجميع الأطفال حتى الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، مع كفالة توفير إمكانات وفرص

ومشاركة متساوية، بالنسبة إلى الأطفال من المناطق الحضرية والريفية على السواء، والأطفال الذين ينتمون إلى أقليات، وأطفال السكان الأصليين، وأطفال اللاجئين والمشردين، فضلا عن الأطفال المعوقين وغيرهم من الأطفال الذين هم بحاجة إلى حماية خاصة؛ وتمكين الأطفال من استخدام وسائل الإعلام والتكنولوجيات الجديدة بكفاءة؛

١١ - تشجيع تلقين المهارات اللازمة للحياة، والثقافة الصحية وثقافة النظافة، فضلا عن البرامج التعليمية وبرامج المشاركة التي تبرز مفاهيم السلام والعدالة والتسامح؛

١٢ - حماية الأطفال من، وإبعادهم عن، جميع أشكال العمل التي يمكن أن تضر بصحتهم وسلامتهم وأخلاقهم؛ ووضع وتنفيذ استراتيجيات للقضاء الفعال على تشغيل الأطفال الذي يتناقض مع المعايير الدولية المقبولة على أن يوضع في الاعتبار أن التعليم هو استراتيجية رئيسية لمكافحة تشغيل الأطفال؛

١٣ - اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز والاستبعاد على أساس العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس أو أي سبب آخر؛ وكفالة إعادة إدماج الأطفال المهمشين، مثل الأطفال الذين يعيشون أو يعملون في الشوارع، والأطفال الذين يعيشون في مؤسسات تابعة للدولة، ولا سيما منها تلك التي تقدم نوعية رديئة من الرعاية؛ وتركيز اهتمام خاص على حماية ومساعدة الأطفال المعوقين، وكفالة الاكتشاف المبكر لأي عاهة تصيب الطفل والتدخل المبكر لمعالجتها، والتأكد من أن الأطفال المعوقين يقبلهم المجتمع ويندمجون فيه بوصفهم أعضاء متساوين، ولهم نفس الحقوق ويستطيعون الحصول بدون أي عقبات على الرعاية الصحية الأساسية والتعليم الأساسي والخدمات الاجتماعية الأخرى؛

١٤ - اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل إنهاء جميع أشكال العنف الموجه ضد الأطفال مثل الإساءة إليهم جنسيا واستغلالهم جنسيا وعقابهم بدنيا؛ ومكافحة جميع أشكال العنف في المدارس؛ وحماية الأطفال من العنف ومن المواد الإباحية في وسائل الإعلام وعلى شبكة الإنترنت؛ وإنهاء الاتجار بالأطفال دون تجريم الأطفال الضحايا وكفالة إعادة التأهيل الشامل للأطفال المتضررين وإعادة إدماجهم في المجتمع؛ وتنفيذ السياسات وبرامج إعادة التأهيل التي تأخذ في الاعتبار الكامل حقوق الأطفال المتضررين بالصراع المسلح واحتياجاتهم الخاصة، بمن فيهم الأطفال اللاجئين، والأطفال الذين يطلبون اللجوء، والأطفال المشردون، فضلا عن الأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية؛

١٥ - كفالة إقامة و/أو متابعة تطوير نظم عدالة متميزة للأحداث مع التركيز على إعادة التأهيل وإعادة الاندماج، وعدم اللجوء إلى الحرمان من الحرية إلا كملاذ أخير ولأقصر مدة ممكنة؛

١٦ - الاعتراف بأهمية العدالة بين مختلف الأجيال، ولا سيما فيما يتعلق بسياسات الرعاية الاقتصادية والاجتماعية، والاستدامة البيئية؛

١٧ - حماية جميع الأطفال، بغض النظر عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشون فيها، من التهديدات البيئية؛ وخلق بيئات حضرية وريفية تحترم الأطفال وتمكن جميع الأطفال من الاستفادة من مجموعة متنوعة من فرص اللهو والتعليم غير الرسمي في كل من البيت وداخل مجتمعاتهم المحلية؛

١٨ - التكفل، في الإطار العام للخطط الإنمائية الوطنية والمبادرة ٢٠/٢٠، بتوفير مخصصات كبيرة في الميزانية إلى أقصى حد تسمح به الموارد المتاحة لصالح الأطفال وذويهم وأولياء أمورهم، وللقطاعين الصحي والتعليمي، ولغيرهما من الخدمات الاجتماعية الأخرى، ومن ثم إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي الذي يمس الأطفال؛ وتوفير شفافية أكبر في تخصيص الاعتمادات في الميزانية والإنفاق على الأطفال على أساس نسبة معينة من الميزانيات الوطنية؛

١٩ - الدعوة إلى إعادة التأكيد على السعي إلى بلوغ الهدف المتفق عليه دوليا الذي لم يتم تحقيقه بعد وهو تخصيص ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية في أقرب وقت ممكن بهدف زيادة تدفق الموارد لصالح الأطفال؛

٢٠ - اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواصلة وتوسيع التعاون الدولي لصالح الأطفال فيما بين بلدان أوروبا وآسيا الوسطى وكفالة تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم من خلال النظر في إعادة هيكلة الميزانيات الوطنية، وتدفقات المعونة الدولية والاستثمارات الأجنبية الملائمة من أجل تنفيذ الإصلاحات والبرامج الاجتماعية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الأطفال في بلدان أوروبا وآسيا الوسطى، ولا سيما في البلدان المارة في مرحلة انتقال.

لقد وضعنا لأنفسنا جدول أعمال يتحدى قدراتنا ويتطلع إلى المستقبل، ويعترف بأن الأطفال مواطنون بذاتهم، وأن الاستثمار في تنميتهم عنصر أساسي في جعل أوروبا وآسيا الوسطى مناطق سلمية ومزدهرة. وعلينا الآن اتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية وغيرها من الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ولرصد التقدم المحرز والصعوبات المواجهة.

وسيتطلب ذلك الاضطلاع بالتزامات من حيث الزمن والطاقة والموارد. ونحن نتعهد بالوفاء بالتزاماتنا بموجب اتفاقية حقوق الطفل، وبهذا نكفل لجميع الأطفال في أوروبا وآسيا الوسطى التمتع بحقوقهم. وسوف نسعى لكي نشرك جميع عناصر المجتمع المدني في التصدي للتحديات المواجهة عند القيام بهذه المهمة.

ونحن نتعهد بالقيام بهذه المهمة، وسوف نعمل على جعل أوروبا وآسيا الوسطى مكانا صالحا للأطفال.

## إعلان بيجين المتعلق بالتعهدات المقدمة للأطفال في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠

المشاوراة الوزارية الخامسة بشأن تشكيل مستقبل الأطفال

الصين، ١٤-١٦ أيار/مايو ٢٠٠١

### المقدمة

١ - اجتمعت وفود أستراليا واندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو وبروني دار السلام وتايلند وجزر سليمان وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والصين وفانواتو والفلبين وفييت نام وكمبوديا وكيريباس وماليزيا ومنغوليا واليابان في الاجتماع الاستشاري الخامس المعقود على مستوى الوزراء في بيجين بالصين. من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠١. ونحن نحيط علما بالتقدم الكبير الذي حققته بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وإن التحديات المواجهة والفرص المتاحة في القرن ٢١ تتطلب برنامجا عالميا جديدا للأطفال يتم فيه الاعتماد على الإنجازات والدروس المستخلصة من العقد الماضي.

٢ - وبذلك نؤكد على أن أطفال اليوم هم في الغد جيل المستقبل الذين يجب تمكينهم وتزويدهم بما يحتاجونه لتحقيق كل إمكاناتهم الإنسانية والتمتع بالجموعة الكاملة من حقوق الإنسان في عالم سائر في سبيل العولمة.

٣ - ونحن نحث الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال، والتي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك، على أن تضع في الاعتبار اهتماماتنا وآراءنا والاهتمامات والآراء التي أعرب عنها الأطفال في هذه المنطقة. وفي أثناء ذلك، سوف نواصل المساهمة في تعزيز الحركة العالمية الحالية لصالح الأطفال.

٤ - ونحن نسترشد بروح ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال والعمل الفوري للقضاء عليها، وبالالتزامات استعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر قمة الألفية، والأهداف الرئيسية للأمم المتحدة المتعلقة بالسلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، ومبادئ مشروع الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال، "عالم ملائم للأطفال".

## الدروس المستخلصة والاستعراض المرحلي

٥ - ننظر بعين القلق إلى أنه على الرغم من أن التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل في المنطقة ركز الاهتمام والالتزام على إعطاء الأولوية لجميع الأطفال، فإن هناك بلدانا ما زالت فيها السياسات بحاجة إلى تعزيز الموارد لا تكفي للإعمال الشامل لحقوق الطفل.

٦ - ونلاحظ بارتياح كبير أن رفاهية أطفال المنطقة تحسنت تحسنا كبيرا. ونجد أن الجهود المبذولة لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل أدت، في جملة أمور، إلى انخفاض هائل في وفيات الرضع ووفيات الأطفال الذين هم دون سن الخامسة. ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الانتشار الواسع والمستمر لتحصين الأطفال ومعالجتهم من مرض الإسهال من خلال الإماهة الفموية. كما تم القضاء على شلل الأطفال في جميع البلدان فيما عدا أربعة منها. وتستعمل أغلبية الأسر بصورة منتظمة الملح المؤين، ويحصل أغلبية الأطفال الذين هم دون سن الخامسة كل سنة على جرعتين من فيتامين ألف. والالتحاق بالمدارس الابتدائية يكاد يكون عاما كما أن ٦ في المائة من البالغين يحسنون القراءة والكتابة. كما زادت الحماية المتوفرة للأطفال.

٧ - وقد أعيق تحقيق المزيد من الإنجازات بسبب الأزمات الاقتصادية الأخيرة والكوارث الطبيعية، ثم، من بين أمور أخرى، وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يشكل تهديدا خطيرا لرفاهية الأطفال في هذه المنطقة.

### مهمة لم تنته بعد

٨ - نحن نقر بأن هناك أهدافا أخرى يتعين تحقيقها. فما زال ملايين من الأطفال لا يستطيعون الحصول على نوعية جيدة من خدمات الرعاية الصحية، والخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية الأخرى. وما زالت الوفيات بين الرضع والأمهات تشكل مشكلة خطيرة. وتعاني بعض البلدان في المنطقة من أعلى معدلات سوء التغذية في العالم، ولم تشهد معظم البلدان إلا تحسنا متواضعا في العقد الأخير. وعلى الرغم من تحسن إمكانية الحصول على المياه النظيفة وتوفر المرافق الصحية، فإن حوالي ربع السكان ما زالوا بدون مياه صالحة للشرب، ولا تتوفر إمكانيات استعمال المرافق الصحية الجيدة لنصفهم. وما زالت نسب التلاميذ الذين يتركون الدراسة في المدارس الابتدائية عالية على نحو غير مقبول في بعض البلدان، ولا سيما بين الفتيات. ومن بين الأمور التي لا تزال تشكل تحديا رئيسيا نوعية التعليم الأساسي ومدى صلته بالواقع. وهناك حاجة إلى مزيد من مشاركة الأطفال في عملية صنع القرارات.

٩ - وعلى الرغم من تحقيق بعض الإنجازات المهمة لتحسين الحماية المتوفرة للأطفال، فإن العدد الإجمالي للأطفال الذين هم بحاجة إلى حماية خاصة قد ازداد. ومن بين الأطفال الذين هم بحاجة إلى حماية خاصة البنات في كثير من الحالات، والأطفال الذين يعملون؛ والأطفال الذين يتم الاتجار بهم؛ وضحايا الجرائم الأخرى؛ والأطفال الذين يستغلون جنسياً؛ والأطفال عديمو الجنسية؛ والأطفال المتأثرون بالصراعات المسلحة، أو المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الأمراض الرئيسية الأخرى؛ والأطفال الذين لديهم مشاكل مع القانون؛ والأطفال المعوقون والفقراء وأطفال الشوارع؛ والأطفال الذين يعانون من تعاطي المخدرات ومن الاستغلال الجنسي؛ والأطفال اللاجئون؛ والأطفال المشردون؛ والأطفال الذي ينتمون إلى أقليات إثنية، والأطفال المهاجرون.

١٠ - وحتى في المناطق التي تم فيها تحقيق تقدم نسبي، لا تزال حالات التفاوت الرئيسية التي تؤثر في الأطفال موجودة بين البلدان وداخلها، وهي حالات ناشئة عن التمييز ضد المرأة، والمظالم الاجتماعية - الاقتصادية والإثنية، والاعتبارات الجغرافية، وانتشار الصراعات. وعلى الرغم من وجود دلائل إيجابية على الانتعاش الاقتصادي، فإن الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية لا تزال خطيرة بالنسبة للأطفال والتنمية.

١١ - ونحن نتعهد باستدامة ما سبق إحرازه من تقدم والتصدي لجميع المهام التي لم تكتمل بعد في هذا العقد.

### التحديات والمهام للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

١٢ - نحن نعترف بأن تحديات هذا العقد والمهام التي يتعين إنجازها خلاله من أجل أعمال حقوق الطفل في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ينبغي أن تشمل:

١٣ - كفالة المشاركة النشطة والكاملة للأطفال والشباب في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم؛

١٤ - القيام بشكل متوازن ومستمر بكفالة تنفيذ ورصد اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعترافاً بالعلاقة التي لا تقبل الانفصام بين حقوق الطفل والمرأة، وذلك عن طريق خطة العمل الوطنية؛

١٥ - بذل جهود محددة لكفالة استتباب السلام والحد من الفقر من أجل ضمان الاحترام الكامل لحقوق جميع الأطفال؛

١٦ - السعي إلى تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي التي لم يتم تحقيقها، ولا سيما منها أهداف خفض وفيات الأمهات، والحد من سوء التغذية، وتعميم إمكانية الحصول على

الخدمات الاجتماعية الأساسية، والمياه النقية، والمرافق الصحية. ويستلزم ذلك الاعتراف بالمجموعة الكاملة من العوامل الاقتصادية الكلية والعوامل الاجتماعية والبيئية التي تؤثر في تلك المشاكل، وتحقيق هذه الأهداف وغيرها؛

١٧ - الحد من الفوارق والتمييز والمظالم من خلال السعي إلى الاتصال بجميع الأطفال، ولا سيما منهم الأطفال الذين لم يتم الاتصال بهم بعد، وبالأطفال الذين هم بحاجة إلى حماية خاصة، وبالأطفال الذين يعانون أشد حالات الحرمان والضعف والتهميش؛

١٨ - واعترافاً بالتهديد الوشيك الذي يشكله وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المسرع في الانتشار في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وضع استراتيجيات وبرامج ذات قاعدة عريضة داخل الحدود وغيرها لوقف انتشار هذا الوباء وتوفير الرعاية الصحية لضحاياه؛

١٩ - كفالة توفير الحماية لجميع الأطفال، البنين منهم والبنات، من جميع أشكال العنف والإساءة والاستغلال، وتعزيز نظم العدالة المخصصة للأحداث وخدمات الرعاية لمن يحتاجون إليها من الأطفال، ومساعدة الأطفال على حماية أنفسهم وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل.

#### المبادئ والاستراتيجيات

٢٠ - لدى التصدي للتحديات والمهام المشار إليها أعلاه، سوف نسترشد بالمبادئ والاستراتيجيات التالية:

٢١ - دعم الحركة العالمية من أجل الأطفال وإيجاد مجتمع ودي للأطفال من خلال الوسع في تعبئة المجتمع، بما في ذلك الأطفال والشباب، بالتعاون مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛

٢٢ - رصد وتقييم الإنجازات في ضوء تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل؛

٢٣ - تعميم مراعاة رفاهية الأطفال وجعلها محور جدول الأعمال الوطني بوصفها أهم مؤشر للتقدم الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وتخصيص الموارد الكافية لاستثمارها في الأطفال؛

٢٤ - تعزيز وحماية ما فيه خير مصالح جميع الأطفال عن طريق التركيز على المراحل الفاصلة في حياة الطفل عندما يكون للتدخل في حياته أكبر الأثر وعندما يدوم أثر التدخل أطول مدة ممكنة. وبذلك سنكفل لجميع الأطفال ما يلي:

- (أ) خير منطلق للحياة من خلال توفير الرعاية المثلى والنماء الأمثل في مرحلة الطفولة المبكرة، وتسجيل جميع المواليد، وكفالة الحق في اكتساب جنسية؛
- (ب) توفير تعليم أساسي ذي نوعية عالية؛
- (ج) إتاحة الفرصة لتطوير قدرتهم الفردية على أكمل وجه والمشاركة والمساهمة في مجتمعاتهم، ولا سيما خلال فترة المراهقة.
- ٢٥ - التشجيع على وضع خطط عمل وطنية لهذا العقد وتنفيذها اللاحق، ومد تلك الخطط والاستفادة من آراء ومدخلات من الأطفال وذويهم ومجتمعاتهم، على نحو يتسق مع أهداف وغايات الدورة الاستثنائية المقبلة المعنية بالطفل للجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- ٢٦ - تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية ودون الوطنية على تنفيذ خطط العمل الوطنية المتكاملة ضمن نظام يتسم بالمركزية؛
- ٢٧ - توسيع نطاق التحالفات والشراكات الاستراتيجية لصالح الأطفال على جميع المستويات من أجل تنفيذ البرامج المتكاملة والمتعددة القطاعات والمتعددة التخصصات التي تستهدف الأطفال؛
- ٢٨ - منع الآثار السلبية المترتبة على الكوارث التي هي من صنع الإنسان وعلى الكوارث الطبيعية وإقلال هذه الآثار إلى حدها الأدنى من خلال توفير الاستعدادات الكافية وتعزيز الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك توفير شبكات أمان للمتضررين؛
- ٢٩ - تعزيز آليات تمكين الأطفال والمراهقين في معرض النظر في شواغلهم ووضع وتنفيذ وتقييم الإجراءات الملائمة اللازم اتخاذها لمعالجة تلك الشواغل؛
- ٣٠ - الاعتراف بدور الآباء والأمهات والأسر ودعمهم بوصفهم الرعاية الأول للأطفال وتعزيز قدرتهم على توفير الأنواع المثلى من الرعاية والتربية والحماية؛
- ٣١ - تعزيز قدرات مقدمي الخدمات الاجتماعية وغيرهم من مقدمي الرعاية لما فيه زيادة النهوض بالأطفال وحمائهم ورعايتهم؛
- ٣٢ - الترحيب بتقاسم مسؤولية كفالة رفاة الأطفال مع المجتمعات المحلية؛ والحكومات المحلية؛ والمنظمات الاجتماعية والثقافية والدينية؛ ومنظمات قطاع الأعمال؛ والمنظمات الشعبية المحلية؛ ومنظمات الأطفال؛ ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها وسائط الإعلام. وضمن ذلك، دعم تمكين المنظمات الأخرى من القيام بدور أكبر في المساهمة في تحقيق أفضل مصالح الأطفال؛

- ٣٣ - إعطاء الأولوية لإيجاد حلول ونظم مستدامة لتحسين حالة الأطفال من خلال إشراكهم وإشراك مجتمعاتهم المحلية على نحو كامل؛
- ٣٤ - الاعتراف بأنه على الرغم من أن العولمة سهلت النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في كثير من الحالات، فإنها أدت أيضا إلى تهميش كثير من البلدان الفقيرة. وعليه، فإن من الضروري إعادة النظر في السياسات والالتزامات التجارية التي يمكن أن تكون لها آثار ضارة على الأطفال، وتوفير شبكات أمان اجتماعية وآليات وطنية لتوفير الحماية للأطفال ولأسرهم من الآثار السلبية للعولمة؛
- ٣٥ - تسخير الفرص التي تتيحها ثورة المعلومات والاتصالات العالمية، واستخدام التكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تفيد الأطفال والنساء واستخداما يتسم بأكثر فعالية ممكنة. والقيام، في نفس الوقت، بتوفير الحماية للأطفال من الآثار الضارة لتلك التكنولوجيات؛
- ٣٦ - كفاءة أفضل مصالح الأطفال في جميع البرامج وعلى جميع المستويات والقطاعات عن طريق كفاءة الإدارة السليمة والشفافية؛
- ٣٧ - الاستفادة من الدروس المستخلصة وتطوير تفهم أفضل لعوامل النجاح التي تحسن فعالية كفاءة التدخلات والاستجابات؛
- ٣٨ - إنشاء قاعدة راسخة للمعلومات المصنفة للمساعدة في تقييم المشاكل، وإيجاد الحلول، وتوجيه التدخلات ورصد وتقييم النتائج. والتسليم بأهمية المؤشرات القابلة للقياس والأهداف بصفتها معايير للنجاح أو الإخفاق.
- ٣٩ - وضع مؤشرات ونظم، مشفوعة بمدخلات من الأطفال والأشخاص المعنيين، من أجل رصد حالة الفئات الفقيرة والضعيفة وما أحرزته من تقدم، وذلك بدءا من أدنى مستويات السلم الإداري.

#### التعهدات: من ييجين وإلى ما بعده

- ٤٠ - نعتمد بالإجماع إعلان ييجين المتعلق بالتعهدات من أجل الأطفال في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لفترة ٢٠٠١-٢٠١٠.
- ٤١ - نتعهد بالعمل مع الهيئات الإقليمية والدولية، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، والكمونولث، والتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والاجتماع الآسيوي - الأوروبي، ووكالات الأمم المتحدة ومصرف التنمية الآسيوي وغيره

من المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الشعبية، والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى القطاع الخاص، في تحقيق تعهداتنا للأطفال وذلك بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل بقاء الأطفال ونمائهم وحمايتهم ومشاركتهم.

٤٢ - سنسعى إلى توفير الدعم العملي لتطبيق توصيات المنتدى الإقليمي للأطفال والشباب - ١ المعقود في جومتين، تايلند، في نيسان/أبريل ٢٠٠١.

٤٣ - نحث جميع قطاعات الحكومة والمجتمع، بما فيها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية والهيئات الإقليمية والوكالات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام والآباء والأمهات والأطفال والشباب أنفسهم، على تأييد هذا الإعلان والعمل معاً من أجل الأطفال.

٤٤ - نتعهد بالعمل من أجل التكفل بأن تشكل مخصصات ميزانيتنا المرصودة للخدمات الاجتماعية الأساسية ما لا يقل عن عشرين في المائة من جميع الميزانيات الوطنية والإقليمية والمحلية اهتماء بروح المبادرة ٢٠/٢٠ والنداء الموجه إلى البلدان المانحة للوفاء بتعهداتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي نواتجها القومية للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص ما لا يقل عن ٢٠ في المائة منها لتقديم الدعم لنا ولشركائنا في الوفاء بما ينص عليه هذا الإعلان من تعهداتنا للأطفال.

٤٥ - نتطلع إلى عقد الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالطفل، ونتعهد ببذل قصارى جهودنا لكفالة إدراج مبادئ هذا الإعلان في مداورات ونتائج تلك الدورة الاستثنائية.

#### خاتمة:

٤٦ - نشكر جمهورية الصين الشعبية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على تنظيمهما هذه المشاورة الوزارية الخامسة في مطلع هذا العقد الجديد للأطفال وعلى الترتيبات الممتازة التي اتخذت لهذا الاجتماع.

٤٧ - نتعهد بالتعريف بهذا الإعلان على أوسع نطاق ممكن. ونتطلع إلى عقد المشاورة الوزارية السادسة لنستعرض مجدداً حالة الأطفال والمنجزات التي تحققت من أجلهم.

## توافق آراء كينغستون بشأن الطفل والسياسة الاجتماعية في البلدان الأمريكية

### الاجتماع الوزاري الخامس المعني بالطفل والسياسة الاجتماعية في البلدان الأمريكية

جامايكا، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

الديباجة

يقدم وزراء وممثلو الحكومات المشاركون في الاجتماع الوزاري الخامس المعني بالطفل والسياسة الاجتماعية في البلدان الأمريكية، المعقود في كينغستون، جامايكا، من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، نتائج المداولات والتوصيات التي اعتمدت بتوافق الآراء:

#### إن المشاركين في الاجتماع، إذ يضعون في اعتبارهم:

١ - أن هذه الاجتماعات الوزارية تشكل آلية فعالة للرصد والتقييم، بما في ذلك تحليل العقبات، فضلا عن تبادل الخبرات بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وكذلك لتحديد مبادئ توجيهية وتوجهات استراتيجية في مجال السياسات العامة. وهي تشكل أيضا، بصفتها هذه، آلية هامة للدعوة من أجل أن يتصدر الأطفال والمراهقون جدول الأعمال السياسي والاجتماعي للمنطقة ولكل قطر. ويتمثل هدف توافق آراء كينغستون في دعوة الدول الأطراف إلى التركيز على ما يمكن القيام به، اعتبارا من عام ٢٠٠٠، للتعجيل بالتقدم صوب التحقيق الكامل لأهداف مؤتمر القمة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاق ليما، ولوضع جدول أعمال للمستقبل.

٢ - وأن التغيير، المخطط له منه وغير المخطط، متواصل منذ عام ١٩٩٠ بوتيرة سريعة، والأمور سيان بالنسبة إلى تفسيرات العمليات الاجتماعية الكامنة وراء التغيير. كما أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر في الأطفال والمراهقين والنماذج المستنبطة لتفسيرها مختلفة في نهاية العقد اختلافا كبيرا عما كانت عليه في أوله. والمنطقة تفر بالحاجة الملحة إلى تسوية مسائل البقاء الأساسية في الوقت الذي تواصل فيه الانتقال من مجال التركيز الرئيسي على البقاء إلى التركيز على حماية حقوقهم في المشاركة والتنمية المتكاملة وعلى تعزيز هذا الحق وكفالاته.

٣ - وأن دول المنطقة أقرت بقيمة حقوق الإنسان من خلال تصديقها على الاتفاقيات وتأييدها لخطط العمل والتوصيات الصادرة عن مختلف المؤتمرات العالمية والإقليمية. بيد أن

الإحقاق الكامل لحقوق الإنسان ما زال محل تحد داخل المنطقة وداخل البلدان على حد سواء.

٤ - وإنما نجد، في بلدان معينة، أنه لم يتم التشديد بالقدر اللازم على المتغيرات الاجتماعية والثقافية، وذلك بسبب تنفيذ استراتيجيات إنمائية معينة وتطبيق برامج للتكيف الهيكلي، وسير عملية العولمة وعدم حل بعض المشاكل المتعلقة بعدم تكافؤ إمكانية الوصول إلى الأسواق، الأمر الذي عمق أوجه عدم المساواة والاستبعاد لصالح تحقيق النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك، فإن الاستثمار الاجتماعي، رغم أنه في ازدياد بقي غير كاف. وبالمثل، نجد أن خفض المساعدة الإنمائية الرسمية أثر بصورة سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض بلدان المنطقة.

٥ - فإنهم يؤكدون مجددا الفقرة ١٠ من إعلان وبرنامج عمل فيينا التي تحدد أهمية الحق في التنمية، ويؤكد مكانة الإنسان بوصفه الهدف الرئيسي للتنمية، وتشدد على الصلة بتوفير أقصى حظوظ البقاء والتنمية للطفل.

٦ - وأن الأطفال والمراهقين كثيرا ما يُستبعدون من المشاركة في العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو ما يعوق بدوره نماءهم ويحرم المجتمع من استبصارهم والتزامهم وطاقاتهم.

٧ - وأن حالة أطفال ومراهقي ونساء المنطقة تحسّنت بأشكال جديدة بالملاحظة منذ عام ١٩٩٠، وذلك على نحو ما يتبين، في جملة أمور، من الإنجازات التالية:

ألف - صدقت الأغلبية الساحقة من البلدان الأمريكية على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

باء - تم خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال الذين هم دون سن الخامسة بأكثر من ٢٠ في المائة في معظم البلدان؛

جيم - تتجاوز معدلات التحصين من الأمراض الرئيسية التي يمكن التحصين ضدها ٩٠ في المائة؛

دال - تم القضاء على مرض شلل الأطفال وخُفضت الوفيات بسبب الحصبة إلى حد كبير؛

هاء - يفوق المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٠ في المائة؛

واو - حدثت زيادة كبيرة في نطاق تغطية خدمات الإصحاح، ولا سيما في المناطق الريفية؛

زاي - حققت كافة البلدان تقدماً في إضافة اليود إلى الملح وحسن معظمها عملية تقوية الأغذية بالحديد وبالفيتامين أ؛

حاء - أدت التحسينات في مقدار المتناول يومياً من البروتينات والسعرات الحرارية إلى تخفيض ملحوظ في مستوى سوء تغذية الأطفال؛

طاء - تم إحراز شيء من التقدم صوب تحقيق الإنصاف بين الجنسين والمساواة بين الرجل والمرأة. بيد أن المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة لا تزال شديدة الانخفاض.

٨ - وأنه رغم هذا التقدم، فإن جميع البلدان الأمريكية تفتقرها المسائل التالية: (أ) ما لم يتم تحقيقه من أهداف مؤتمر القمة من أجل الطفل؛ (ب) استدامة أوجه التقدم التي تم إحرازها؛ (ج) التقليل من أوجه عدم المساواة؛ (د) مواجهة التحديات الناشئة، ومنها: (أولاً) عدم وجود مؤشرات لتقييم إحقاق حقوق الطفل؛ (ثانياً) عدم توافر إمكانية الوصول إلى الخدمات والمعلومات الصحية؛ (ثالثاً) استغلال الأطفال بجميع أشكاله؛ (رابعاً) ضرورة إشراك الأطفال في عمليات صنع القرار.

٩ - وأن الأطفال والمراهقين يواجهون عراقيل تحول دون مشاركتهم الكاملة، وحميتهم، وتنميتهم وبقائهم، وتمتعهم الكامل بحقوقهم. وهذه العراقيل تتنافى مع مبدأ عدم التمييز الذي يدعو إلى كفالة الحقوق دون اعتبار لعرق الأطفال أو آبائهم وأمهاتهم وأولياء أمرهم القانونيين أو لوهم، أو جنسهم، أو عمرهم، أو لغتهم، أو ثقافتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو آرائهم الأخرى، أو أصلهم الوطني أو الإثني أو الاجتماعي، أو ممتلكاتهم، أو عجزهم، أو مركزهم بحكم الولادة أو غيرها. وفضلاً عن ذلك، أن التقدم الذي تم إحرازه يمكن أن تعطله أو تقبله الصراعات المسلحة، والكوارث الطبيعية وغيرها، والأمراض الجديدة أو العائدة إلى الظهور، والتوزيع غير المتكافئ للدخل والسلطة، والأخطار الأخرى.

١٠ - أنه رغم التقدم المحسوس في تنفيذ السياسات والبرامج الاجتماعية لصالح الأطفال والمراهقين، ما زالت توجد مواطن ضعف في المجالات المتصلة، في جملة أمور، بدعم الأسرة، ومنظمات المجتمعات المحلية، وإقامة العدل بالنسبة إلى الأحداث، والتثقيف في مجالي الصحة وحياة الأسرة، وطرائق التعبير الثقافي، والترفيه. وكذلك أن جوانب الضعف في هذه السياسات، إن لم يتم تصحيحها، تزيد من خطر تعرض ملايين الأطفال والمراهقين للاستبعاد والعنف والإفقار، واليأس.

## مصممون على:

- ١ - بذل كل الجهود اللازمة لكي تتاح للأطفال والمراهقين فرص تنمية قدراتهم الجسدية والعقلية والروحية والأخلاقية والاجتماعية تنمية كاملة، وضمان وتشجيع احترام حقوق الإنسان.
- ٢ - وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات متكاملة تهدف إلى كسر دورات الفقر فيما بين الأجيال والقضاء على الاستبعاد والتمييز وعدم احترام حقوق الإنسان.
- ٣ - تشجيع اتخاذ إجراءات واستحداث آليات لتحقيق أقصى مشاركة من جانب الأطفال والمراهقين في صنع القرارات في جميع المسائل التي تمسهم بصورة مباشرة وغير مباشرة.
- ٤ - دعم إنشاء آليات تيسر مشاركة المجتمع المدني في جميع المسائل التي تمس الأطفال والمراهقين.
- ٥ - تعزيز الإجراءات الرامية إلى القضاء على التمييز واستبعاد المجموعات الإثنية أو الدينية أو الأقليات اللغوية أو غيرها أو الشعوب الأصلية وعلى تعزيز هوياتها الثقافية المتنوعة.
- ٦ - كفالة حماية الأطفال والمراهقين من جميع أشكال التعسف، بما في ذلك الأذى والعنف والإهمال والإساءة الجنسية والاستغلال التجاري والبيع والاتجار والسخرة، والتجنيد القسري أو الإلزامي لأغراض الصراعات المسلحة. وفضلا عن ذلك، أن تكفل هذه الحماية من خلال استراتيجيات دعم موحدة، بما فيها الإصلاح المؤسسي والقانوني ونشر المعلومات وتعزيز الوعي بالحقوق وتشكيل مجموعات الدعم المجتمعي والتثقيف في شؤون حياة الأسرة مع التشديد بوجه خاص على دور الأب.
- ٧ - كفالة حماية الأطفال والمراهقين من جميع أشكال التمييز والضرر، ودعم السياسات والخطط والبرامج الرامية إلى تعزيز المساواة والاحترام بالنسبة إليهم.
- ٨ - كفالة أن يعامل كل طفل ومراهق مخالف للقانون وفقا للإجراءات الأصولية وللمبادئ والأحكام ذات الصلة من اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك والمعايير القانونية الدولية والوطنية المتعلقة بحماية الطفل. وفضلا عن ذلك، اتخاذ الخطوات اللازمة لتزويد جميع من يتعاملون مع الأطفال والمراهقين المخالفين للقانون بالتدريب في مجالسي حقوق الإنسان وإقامة العدل بالنسبة إلى الأحداث والمراهقين.

- ٩ - كفالة حقوق الأطفال والمراهقين ذوي القدرات المختلفة، بمن فيهم المعوقون، في أن يحصلوا على القدر المناسب من الخدمات، والعناية، والتعليم الملائم لقدراتهم. وكذلك إنشاء آليات لدعم أسرهم و/أو القائمين برعايتهم ولتحقيق اندماجهم الكامل في المجتمع.
- ١٠ - تشجيع الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني لمساعدة الأطفال والمراهقين على اكتساب قيم تعزز حقوق الإنسان والمساواة والسلام والتسامح والعدالة والتضامن والعلاقات العادلة بين الجنسين.
- ١١ - مواصلة التقدم صوب تحقيق حصول الجميع على خدمات صحية شاملة، بما فيها الوقاية الفعالة والتدخل المبكر واستراتيجيات المعالجة وإعادة التأهيل. وأيضاً، زيادة معرفة المراهقين والأطفال بشؤون الصحة الجنسية والإنجابية، مع التشديد بوجه خاص على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والإصابات بالأمراض الأخرى التي تنتقل بالاتصال الجنسي.
- ١٢ - التقدم صوب تعميم نوعية عالية من التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي في بيئة تعزز التنمية الكاملة للأطفال والمراهقين وتغرس في نفوسهم احترام حقوق الإنسان وتعددهم للحياة المسؤولة في المجتمع.
- ١٣ - زيادة الموارد، بحسب توافرها، من أجل الرعاية والتنمية الشاملتين في طور الطفولة المبكرة بغية تأمين نتائج أفضل في مجال التعلم، وخفض أوجه عدم التكافؤ وكفالة الوفاء بحقوق الإنسان. والتعاون مع المجتمع المدني والأسر لدعم الصحة المناسبة، والتغذية، والتعليم.
- ١٤ - وضع وتنفيذ برامج موجهة نحو تهيئة الفرص للأطفال والمراهقين والراشدين الذين لم يحصلوا على تعليم رسمي أو تركوا الدراسة. وإيلاء عناية خاصة بالأطفال والمراهقين المحرومين، من أمثال المصابين بعجز، والمصابين أو الذين يعيشون مع مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والأمهات المراهقات، والمخالفين للقانون.
- ١٥ -حث جميع البلدان على النظر في توقيع جميع الصكوك القانونية الدولية المتصلة بحقوق الطفل والتصديق عليها وتنفيذها، ولا سيما '١' البروتوكول الاختياري المتعلق بمشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة؛ و '٢' البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، واتفاقية منظمة العمل الدولية ١٨٢ المتعلقة بالعمل الفوري للقضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ المتعلقة بالعمر الأدنى للحصول على عمل، واتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الأطفال والتعاون في مجال التبني خارج البلد. وتمثل هذه الصكوك القانونية أوجه

تقدم رئيسية في الجهود الدولي الرامي إلى تعزيز وإنفاذ معايير قانونية وخطط عمل وطنية لحماية أشد الأطفال ضعفا.

١٦ - دعوة البلدان المانحة والدائنة والمؤسسات المالية الدولية إلى النظر في التعجيل باعتماد طرق ملموسة للتخفيف من عبء الدين العام. وهذا خليق بأن يسمح باعتماد إجراءات تفيد الأطفال والمراهقين.

١٧ - إعادة تأكيد تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ التي جرى تناولها في كوبنهاغن + ٥ في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وذلك استنادا إلى اتفاق والتزام متبادلين بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية لكفالة تعميم إمكانية الاستفادة من الخدمات الصحية.

١٨ - زيادة التعاون التقني الأفقي بين البلدان بغية تبادل الخبرات الإيجابية والاستراتيجيات التي يمكن أن تعجل العمليات اللازمة لبلوغ الأهداف المتفق عليها.

١٩ - تأسيس وتوحيد نظم معلومات وطنية وإقليمية منسقة توفر بيانات مصنفة بشأن حالة الأطفال والمراهقين بغية تعزيز صنع القرارات وتحديد وتقييم السياسات، وإعلام الجمهور.

٢٠ - تشجيع الحكومات على العمل من أجل التنفيذ التام للالتزامات المعلنة في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية + ٥، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥، وبيجين + ٥، والمؤتمر العالمي للتعليم لعام ١٩٩٠، والمنتدى العالمي للتعليم لعام ٢٠٠٠.

٢١ - الإقرار بأن التنمية البشرية المستدامة العادلة يمكن أن تتيسر إذا تم تعزيز وحماية حقوق ورفاه الأطفال. فالنمو الفردي للطفل مرتبط على نحو جوهري بتنمية المجتمع البشري، وهو بالتالي يحدد شكل مستقبل العالم.

٢٢ - الاستجابة للتحديات غير المتوقعة التي ستظهر والتي لا يتصدى لها توافق الآراء هذا. وفي جميع أمثال هذه الحالات، ستستند القرارات إلى مبادئ عدم التمييز، وأفضل مصالح الطفل، وتوفير أقصى حظوظ البقاء والتنمية، ومشاركة الأطفال والمراهقين.

#### اعتبارات ختامية:

١ - يطلبون إلى البلد المضيف للاجتماع الوزاري الخامس المعني بالأطفال والسياسة الاجتماعية أن يقدم توافق آراء كينغستون بوصفه مساهمة إقليمية في أعمال اللجنة

- التحضيرية للدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المعنية بالطفل، عن طريق الأمانة العامة للأمم المتحدة، وفي أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة الثالث للبلدان الأمريكية في عام ٢٠٠١.
- ٢ - يعربون عن الامتنان لبلدان منطقة البحر الكاريبي، وبصورة خاصة لحكومة جامايكا، لاستضافة هذا الاجتماع، ولا سيما لرئيس وزراء جامايكا الرايت أونورابل ب. ج. باترسون.
- ٣ - يعربون عن الشكر لحكومة بيرو، بوصفها الأمانة المؤقتة، على مساهماتها التي لا تُقدر بثمن في العملية التحضيرية للاجتماع الوزاري الخامس.
- ٤ - يعربون عن امتنهم لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولجميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وللمنظمات التابعة لمنظمة البلدان الأمريكية، ولوكالات التعاون الدولية، وللأعضاء الآخرين للجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات، على تيسيرها عقد الاجتماع الوزاري الخامس.